

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

@ 163 @ فوضع كل شيء موضعه ، وعرف المتشابه ومحكمه . وقد كان يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم الكلام له وجهان ، فكلام خاص ، وكلام عام ، فيسمعه من لا يعرف ما عنى الله به ، ولا عنى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيحمله السامع ، ويوجهه على غير معرفة بمعناه ، وما قصد به ، وما خرج من أجله . وليس كل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان يسأله ويستفهمه ، حتى إن كانوا ليحبون أن يجيء الأعرابي الطارئ فيسأله عليه السلام ، حتى يسمعوا ، وكان لا يمر بي من ذلك شيء إلا سألت عنه ، وحفظته ، فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعللهم في رواياتهم () انتهى : .

7 - بيان ضرر الموضوعات على غير المحدثين وان الدواء لمعرفتها الرسوخ في الحديث .

قال الإمام أبو عبد الله محمد بن المرتضى اليماني في كتابه () (إثبات الحق) () في خلال البحث عن كون معظم ابتداع المبتدعين من أهل الإسلام راجعاً إلى هذين الأمرين الواضح بطلانهما ، وهما : الزيادة في الدين ، والنقص منه ، ما نصه : () (من أنواع الزيادة في الدين ، الكذب فيه عمداً ، وهذا الفن ، يضر من لم يكن من أئمة الحديث والسير والتواريخ ، ولا يتوقف على نقدهم فيه ، بحيث لا يفرق بين ما يتواتر عند أهل التحقيق وبين ما يزوره غيرهم ؛ وليس له دواء إلا إتقان هذا الفن ، والرسوخ فيه ، وعدم المعارضة لأهله بمجرد الدعاوي الفارغة : وهو علم صعب ، يحتاج إلى طول المدة ، ومعرفة علوم الحديث ، وعدم العجلة بالدعوى ، وإن كان جلياً في معناه ؛ فإن الرسوخ فيه بعيد عن حصول العلم الضروري بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأحوال السلف ، بحيث يعلم دينهم بالضروة ، مثل ما يعلم مذهب المعتزلة والأشعرية ؛ كذلك يطول البحث في علم الكلام ، ويعلم ما يختلفون فيه وما لا يختلفون فيه ، وما يمكن القدح فيه من المنقولات المشهورة وما لا يمكن ، من غير تقليد . ولا أقل من معرفة مثل علوم الحديث للحاكم في ذلك ، وهذا عندي هو الفائدة